التعريف بكتاب الاعتصام

وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا * وَمَنْ يَعْتَصِمْ بِاللهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

العلماء المستقلون في هذه الامة ثلة من الاولين ، وقليل من الآخرين ، والامام الشاطبي من هؤلاء القليل . وما رأينا من آثاره الا القليل . رأينا كتاب (الموافقات) من قبل ، ورأينا كتاب (الاعتصام) اليوم ، فأنشدنا قول الشاعر :

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لايقال له قليل

أدخل دار الكتب الخديوية وارم ببصرك الى الألوف من المصنفات في خزائنها . ترَ أن كثرتها قلة ، وكثيرها قليل ، لأن القليل منها هو الذي تجد فيه علما صحيحاً لاتجده في غيره ، لأنه مما فتح الله به على صاحبه دون غيره . وقد كان كتاب (الاعتصام) من هذا القليل ، فأحسنت نظارة المعارف الى الامة الاسلامية كلها باجابة مجلس ادارة دار الكتب الخديوية الى طبعه

اتفق علماء الاجتماع والسياسة والمؤرخون من الامم المختلفة على أن العرب ماانهضوا نهضتهم الاخيرة بالمدنية والعمران الا بتأثير الاسلام في جمع كلمتهم ، واصلاح شؤونهم النفسية والعملية ، ولكن اضطرب كثير من الناس في سبب ضعف المسلمين بعد قوتهم ، وذهاب ملكهم وحضارتهم ، فنسب بعضهم كل ذلك الى دينهم ، ومن يتكلم في ذلك على بصيرة يثبت ان الدين الذي كان سبب الصلاح والاصلاح ، لايمكن أن يكون سبب الفساد والاختلال . لان العلة الواحدة ، لايصدر عنها معلولات متناقضة ، فاذا كان لدين المسلمين تأثير في سوء حال خلفهم ، فلا بد أن يكون ذلك من جهة غير الجهة التي صلحت بها حال سلفهم ، وما هي الا البدع والمحدثات التي فرقت جماعتهم ، وزحزحتهم عن الصراط المستقيم

من أجل ذلك كان تحرير مسائل البدع والابتداع مما ينفع المسلمين في أمر دينهم وأمر دنياهم ، ويكون أعظم عون لدعاة الاصلاح الاسلامي على سعيهم .

وقد كتب كثير من العلماء في البدع ، وكان أكثر ما كتبوا في الترهيب والتنفير ، والرد على المبتدعين . ولكن الفرق التي يرد بعضها على بعض ، يدعي كل منها أنه هو المحق ، وأن غيره الضال والمبتدع ، إما بالاحداث في الدين ، وإما بجهل مقاصده ، والجمود على ظواهره ، وما رأينا أحداً منهم هُدي الى ماهدي اليه (أبو اسحاق الشاطبي) من البحث العلمي الاصولي في هذا الموضوع ، وتقسيمه الى أبواب يدخل في كل واحد منها فصول كثيرة

لولا أن هذا الكتاب ألف في عصر ضعف العلم والدين في المسلمين لكان مبدأ نهضة جديدة لإحياء السنة ، وإصلاح شؤون الأخلاق والاجتماع . ولكان المصنف بهذا الكتاب وبصنوه كتاب الموافقات — الذي لم يسبق الى مثله سابق أيضاً — من أعظم المجددين في الاسلام . فمثله كمثل الحكيم الاجتماعي عبد الرحمن ابن خلدون ، كل منهما جاء بما لم يسبق الى مثله ، ولم تنتفع الامة ـ كما كان يجب ـ بعلمه

كتاب الموافقات لانذ له في بابه (أصول الفقه وحكم الشريعة وأسرارها) وكتاب الاعتصام لانذ له في بابه ، فهو ممتع مشبع ، ولم يتمه المصنف رحمه الله تعالى . وقد صدره بمقدمة في غربة الاسلام وحديث « بدأ الاسلام غريبا » المنبئ بذلك . ثم جعل مباحث ما كتبه في عشرة أبواب

(الباب الاول) في تعريف البدع ومعناها (الثاني) في ذم البدع وسوء منقلب أهلها (الثالث) في أن ذم البدع والمحدثات عام ، وفيه الكلام على شبه المبتدعة ، ومن جعل البدع حسنة وسيئة (الرابع) في مأخذ أهل البدع في الاستدلال (الخامس) في البدع الحقيقية والاضافية والفرق بينهما (السادس) في أحكام البدع وأنها ليست على رتبة واحدة (السابع) في الابتداع : يختص بالعبادات ، أم تدخل فيه العادات ؟ (الثامن) في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان (التاسع) في السبب الذي لأجله افترقت فرق المبتدعة عن جماعة المسلمين (العاشر) في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة .

وفي هذه الابواب مباحث تشتبه فيها المسائل ، وتتعارض الدلائل ، وتنتفج

الشبهات ، وتتراءى في معارض البينات . حتى يعز تحرير القول فيها ، والفصل بين قوادمها وخوافيها ، الأعلى من كان مثل المصنف في نور بصيرته ، وغزارة مادته ، وقوة عارضته ، وفصاحة عبارته

ومن أغمض هذه المسائل ما كان سنة أو مستحبا في نفسه وبدعة لوصف وهيئة عرضت له ، كالتزام المصلين المكث بعد الصلاة لاذكار وأدعية مأثورة يؤدونها بالاجتماع والاشتراك ، حتى صارت شعارا من شعائر الدين ، ينكر الناس على تاركيها دون فاعليها ، وقد أطال المصنف في اثبات كونها بدعة وأورد جميع الشبه التي دعمت بها ، وكر عليها بالنقض فهدمها كلها

وما لي لا أذكر لعلماء الشرع الاعلام ، ولأهل السياسة من علماء الحقوق والامراء والحكام ، أهم ماشرحه لهم هذا الكتاب من أصول الاسلام ، وهو بحث المصالح المرسلة والاستحسان ، من أصول مذهبي مالك وأبي حنيفة النعمان ، وبهما يظهر اتساع الشرع لمصالح الناس في كل زمان ومكان ؟

بين المصنف وجه اشتباه ماسموه البدع المستحسنة ، بالاستحسان الفقهي والمصالح المرسلة . ثم كشف كل شبهة ، وأزال كل غمة . فبين أن البدع ليست من هذين الاصلين في ورد ولا صدر ، ولا تتفق معهما في علة ولا غرض ، فان البدعة كيفما كانت صفتها استدراك على الشرع وافتيات عليه ، وأما مسائل المصالح المرسلة والاستحسان فهي موافقة لحكمته ، وجارية على غير المعين من عموم بيناته وأدلته . وقد أورد المصنف ماقيل في تعريف ذينك الاصلين ووضح ذلك بالشواهد والامثلة ، فلو انك قرأت جميع ماتتداوله المدارس الاسلامية من كتب أصول الفقه وفروعه ، لاثنيت وانت لاتعرف حقيقة المصالح المرسلة والاستحسان ، كما تعرفها من هذا البحث الذي أوردها المصنف فيه تابعة لبيان حقيقة البدعة لامقصودة بالذات

من أراد أن يعرف فضل الاسلام وسماحته ، وسهولته ومرونته ، فليأخذه من ينبوعه ، وليستعن على فهمه بهؤلاء الحكماء الذين يشددون في انكار البدع ، ويدعون المسلمين الى السنة التي كان عليها السلف ، ويرون ضلال من يزيد في العبادات عليهم ، أشد وأضر من ضلال من ينقص في غير أصول الفرائض عنهم ،

ويوسعون على الناس في أمور العادات ، بناء على أصل الاباحة في الاشياء ، وان ظن كثير من الجاهلين ، ان هذا هو عين الجمود في الدين ، وجعله ديناً خاصا بأهل البداوة ، لايطيق احتماله أهل المدنية والحضارة ؛ والامر بالضد ، ولله الامر من قبل ومن بعد

كان هذا الكتاب كنزا مخفيا لاتوجد منه في هذه الاقطار الا نسخة بخط مغربي في كتب الشيخ محمد محمود الشنقيطي المحفوظة في دار الكتب الخديوية ، فاستخرجه مجلس ادارتها في العام الماضي واقترح طبعه ، فوافق ذلك رغبة صاحب السعادة أحمد حشمت باشا ناظر المعارف لذلك العهد ، وعهد الي بطبعه بشروط بينها في الكتاب الذي كتبه اليّ بذلك . وأرسلت اليّ دار الكتب الجزء الاول منه منسوخاً نسخاً جديدا على أوراق متفرقة لتجمع حروف الطبع عنها . فتصفحت بعضها فألفيت فيها غلطاً وتحريفاً كثيراً حتى في الاحاديث ، فكتبت في حاشية ماجمعت حروفه منها ليكون نموذجا للطبع تصحيحاً لما ظهر لي غلطه ، وتخريجاً لحديث « بدأ الاسلام غريباً » الذي بنى عليه المصنف مقدمة الكتاب وجعله الاصل في وجه الحاجة اليه . وفسرت فيها بعض الكلم الغامض وأطلعت على ذلك صديقي الاستاذ الفاضل السيد محمد البيلاوي وكيل دار الكتب الخديوية الذي يرجع اليه في تصحيح الكتب التي تطبع على نفقتها ، وقلت له يعز عليّ أن يطبع هذا الكتاب النفيس من غير أن يصحح أصله ويعلق عليه شيء . وأنا أتبرع بما أراه ضروريا من ذلك ، ومطبعتي تتبرع بتصحيح الطبع أيضاً . ولو كنت في سعة من وقتي لخرجت أحاديثه كلها ، وبذلت العناية بمراجعة كل نقوله من مظانها ، وبغير ذلك من تصحيحه . فقال : نحن نرى من التوفيق أن يطبع هذا الكتاب تحت نظرك واشرافك ، ونرى انك أجدر وأحق بتصحيحه ....

ماتيسر لي قراءة شيء من الكتاب في وقت فراغ ، بل كانت المطبعة تعرض علي الاوراق عند ارادة الاشتغال بطبعها ، فكنت أرى الغلط فيه أنواعاً ـ (أحدها) ماقطع بأن صوابه كذا كتحريف بعض الآيات ، أو الاحاديث المعزوة الى مخرجيها ، وتحريف أو تصحيف بعض الكلم . فأنا أصحح هذا ولا أذكر في

الحاشية ما كان في الاصل الا قليلا (ثانيها) ما أظن ان صوابه كذا . وهو ما اكتب في الحاشية « لعل أصله كذا » أو ما يفيد هذا المعنى (ثالثها) ما أشتبه في أصله ماهو . فمنه ما أفهم المراد منه بالقرينة ، فإما ان أشير اليه في الحاشية ، وإما ان أتركه للقارئ . ويقل فيما تركته التحريف الذي لايفهم المراد منه مطلقا ، أو الا بعد تأمل طويل .

وقد يرى القارئ في بعض المواضع منه كلمات بين هذه العلامات ( ) التي يعبرون عنها بالاهلة أو الاقواس أو بدونها وقد تكون من حرف صغير ، ويرى ان المعنى لايلتئم الا بها ، ويجزم بأنها من الاصل ، وانما ميزناها بما ذكر ليعلم انها من المصحح ، ويرى في بعض المواضع علامة الاستفهام بين قوسين هكذا — ؟) ويشار بها الى خفاء في تلك المواضع أو غلط لم نهتد الى أصله . ولكن لم نلتزم ذلك في كل مواضع الغلط لمبهم

وقد تركت تصحيح بعض الاحاديث والآثار التي أحفظها من كتب الصحاح والسنن على غير ما وردت عليه في الكتاب ، لئلا يكون بعض المحدثين الذين لم نطلع على كتبهم رواها بسياق المصنف . وكتبت بازاء بعض ذلك علامة المراجعة على أوراق الطبع . مريدا بذلك ان تعيده المطبعة الي للتأمل فيه أو مراجعته في مظانه . وعلمت بعد ذلك ان المطبعة كانت تراجع في بعض ذلك نسخة الكتاب المغربية فاذا رأت المعد للطبع موافقاها طبعته ولم تعده الي ؛ فيفوتني ما أريد من تصحيحه

وجملة القول انني على ماأقاسي من العناء في تصحيح الكتاب لا أدعي انه قد تيسر لي تصحيحه كما أحب . وانما أقول انه يصح تصحيحاً يمكن القارئ من فهمه ، فلا يكاد يخفى عليه منه الا النادر من المفردات أو الجمل التي لايخل خفاؤها بفهم المسألة التي عرضت له فيها . فهذا هو الطريق الذي سلكته في تصحيحه ، بينته قبل الأتمام . وعسى الله ان يوفقني بالخير الى زيادة العناية وحسن الختام ؟

وكتب في ١٥ شوال سنة ١٣٣٢ محمد رشيد رضا

منشئ المنار ، وناظر مدرسة دار الدعوة والارشاد